الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
3 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرر: السيد نويل م. **نوفيسيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 8
أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

1 – نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في 14 أيار/مايو 2024، في البرنامج 8، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.10)).

المناقشة

2 – أعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ورحبت بالخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وبالمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2023.

3 – وتم التشديد على الدور الأساسي الذي يؤديه المكتب في دعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية نظرا للقيود التي يواجهها العديد منها في مجال القدرات. وأشار أحد الوفود إلى أهمية الدعم الذي يقدمه المكتب إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة من أجل النهوض

24-09189 (A) 070624 100624

الرجاء إعادة استعمال الورق

بتطلعاتها الإنمائية المشروعة في جميع العمليات التي تجري في المنظمة. وسلِط الضوء على المعالم الهامة في الفترة 2022-2024، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

4 - وأقر أحد الوفود بالجهود المبذولة من أجل تحسين التنسيق على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان أن يكون لدى الأمم المتحدة القدرة على أن تستجيب على نحو فعال لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولوحظ أن تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما بين المجموعات الثلاث من البلدان هو خطوة أساسية نحو زيادة تحسين التنسيق وضمان تحقيق نتائج فعالة يمكن أن تساعد على زيادة التخفيف من احتياجات أشد البلدان ضعفا. ورحب وفد آخر بفرصة التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل ضمان رفع البلدان المصنفة في قائمة أقل البلدان نموا من تلك القائمة في الوقت المناسب. وطلِبت معلومات إضافية عن دور المكتب في التنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك المنسق المقيم للأمم المتحدة.

5 - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، أشيدَ بالجهود التي يبذلها المكتب من أجل تعزيز الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعبئة موارد القطاع الخاص، وأُقرَّ بجهود تعبئة الموارد الرامية إلى تمكين ممثلي البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة من المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات. ولاحظ أحد الوفود أن التركيز على تعبئة التمويل العام والخاص يبرهن على التقدم المحرز من خلال التعاون الطموح. وأبرز وفد آخر أن بلده هو ثالث أكبر مانح لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن بلده سيدعم عمل المكتب وأنشطته البرنامجية في المستقبل.

6 - وتم التشديد على أن العمل الفعال للمكتب هو أحد العوامل الهامة لزيادة الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن التقدم الملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة يمكن أن يؤدي إلى إحراز تقدم كبير نحو تحقيق التنمية المستدامة على نطاق عالمي. وأعرِب عن رأي مفاده أن المكتب هو جهة فاعلة رئيسية في مجال مساعدة أشد البلدان ضعفا، وهي إحدى المهام الرئيسية المنوطة بالأمم المتحدة. وأعرب أحد الوفود عن التزامه بتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر قدرة على تحقيق ما يتماشى مع أولويات بلدان الجنوب. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن تساعد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 أقل البلدان نموا على تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

7 - ورحب أحد الوفود بالعمل الذي يؤديه المكتب، وسلم بأهميته القصوى في ضمان تقديم دعم مخصص إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. ورحب الوفد نفسه أيضا بتركيز المكتب على العمل التحليلي، على النحو المذكور في الفقرتين 10-19 (ب) و 10-32 (ب)، لضمان أن توضح البيانات الهامة واقع البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وطلب وفد آخر معلومات إضافية عن الكيفية التي سيحقق بها المكتب النتائج المقررة وعن خططه للعمل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وأعرِب عن الامتنان للدعم اللوجستي والفني المقدم لتنظيم الاجتماع الاستعراضي الإقليمي لأمريكا اللاتينية لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، الذي عقد في عام 2023 في أسونسيون.

8 - ولاحظ أحد الوفود أن المكتب هو الشريك الدولي الرئيسي لبلده في تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا والتغلب على التحديات والقيود الهيكلية الناجمة عن كونه بلدا غير ساحلي. وجرى التسليم بالدور القيادي الذي يؤديه المكتب في توحيد الجهود الدولية الرامية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية. وأبرز الوفد نفسه دعمه لتعزيز القدرات المالية والبشرية للمكتب، لتمكينه من إجراء مداولات سليمة بشأن ولايته المتمثلة في تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وفي هذا الصدد، سلط الوفد الضوء على التبرعات المنتظمة التي يقدمها بلده إلى الصندوق الاستئماني دعما لأنشطة المكتب بغية تعزيز قدراته. والتزم الوفد نفسه، بوصفه عضوا في مكتب مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، بالعمل مع جميع الأطراف المهتمة لزيادة الوعي بمواطن الضعف المنهجية في البلدان النامية غير الساحلية ولإيجاد حلول مشتركة لاحتياجاتها. فمن أجل تعزيز الشراكة العالمية بهدف تحسين الترابط، على سبيل المثال، شارك المكتب والبلد في تنظيم اجتماع وزاري للبلدان النامية غير الساحلية في يريفان يومي 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن موضوع "تعزيز ترابط شبكات النقل المتكافئ والميسور التكلفة والشامل كمحرك لاقتصادات أكثر استدامة وقدرة على الصمود في البلدان النامية غير الساحلية". وأعرِبَ عن رأي مفاده أن المكتب مهم بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية على وجه الخصوص من أجل دعم أولوياتها الإنمائية، ولا سيما من حيث تمويل التنمية، وتحسين الترابط والهياكل الأساسية، وخفض تكاليف المعاملات التجارية، وزيادة التعاون الدولي، ضمن جهود أخرى ترمي إلى تحقيق التحول الهيكلي. وحث وفد آخر الدول الأعضاء والأمانة العامة على كفالة توافر الموارد الكافية، سواء لتنفيذ برامجها أو فيما يخص المسؤولين، لمواصلة تقديم، بل وزيادة، الدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية غير الساحلية وغيرها من مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

9 - وفيما يتعلق بمسألة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، أعربت عدة وفود عن دعمها للمؤتمر، ولاحظت تأجيله. وتم التشديد على أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن مواعيد جديدة للمؤتمر، واتفاق حكومي دولي بشأن برنامج عمل للسنوات العشر المقبلة. وطلِب توضيح الكيفية التي سينفذ بها المكتب الأنشطة ويدعم البلدان النامية غير الساحلية بالنظر إلى التأخيرات المحتملة في اعتماد برنامج عمل جديد للبلدان النامية غير الساحلية. وأشار وفد آخر إلى الدعم المالي الذي قدمه بلده لتنظيم المؤتمر.

10 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025، طلب أحد الوفود، متكلما باسم مجموعة من الوفود، معلومات عن نهج الشراكة العالمية المتجددة لتعزيز التحول الهيكلي وتعبئة الموارد لتعزيز المشاركة في البلدان الضعيفة، على النحو الوارد في التقرير (الفقرات 10-3 إلى 10-6). وفيما يتعلق بالفقرة 10-3، رحب أحد الوفود باقتراح المكتب الداعي إلى التركيز بشكل أدق على التنفيذ الفعال لدعم برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031. وتم التأكيد على أن الجهود الرامية إلى التركيز على التعبئة المتناسبة للموارد لبرنامج عمل الدوحة وللبلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تحسن إمكانية الوصول إلى الاستثمار الخاص، وهي أولوية معلنة لوزير خارجية البلد وحملة "تعزيز التنمية الدولية والتصدي للتحديات العالمية الحرجة". وأعرِب عن الارتياح إزاء اجتماعات مجموعات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الواردة في الجدول 10-1. وجرى التشديد أيضا على أهمية إسماع أصوات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في المداولات العالمية من أجل تعميق فهم الحقائق على أرض الواقع وكفالة مواءمة أقوى للأنشطة الحكومية الدولية اللاحقة. وكرر الوفد نفسه تأكيد التزامه بكفالة إسماع أصوات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

11 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للبرنامج الفرعي 1، أقل البلدان نموا، وأشار إلى أنه يعكس مجموعة كاملة من التدابير الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بما في ذلك تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير قطاع زراعي حديث، والتصنيع. وأشار وفد آخر إلى الفقرة 10-19 (أ)، وطلب توضيحا بشأن المقترحات الجديدة من حيث صلتها بالتدخلات الحالية، بما في ذلك إنشاء جامعة إلكترونية لدعم التعليم الجامعي والدراسات العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومركز لدعم الاستثمار، وآلية لبناء القدرة على الصمود، ومرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، ونظام للمخزون الغذائي لأقل البلدان نموا؛ وكيفية تقييم وتحسين أوجه التآزر بين الأنشطة الجديدة والتدخلات الحالية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان المكتب قد نظر في أوجه التآزر بين بلدان أخرى تواجه أوضاعا خاصة، مثل الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وأشار وفد آخر إلى تنوع المبادرات المذكورة في البرنامج الفرعي 1، أقل البلدان نموا (الفقرتان 10-21 و 10-25) لمعالجة الفجوة الرقمية، وطلب مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي يهدف بها إنشاء جامعة إلكترونية إلى تقليص الفجوة الرقمية. وتساءل الوفد نفسه عن التباين في عدد الحلقات الدراسية التي قُدِّمت في عام 2023 والمقرر تنظيمها في عام 2025 بشأن الشراكات لأقل البلدان نموا لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة. وعلى وجه الخصوص، تم طلب مزيد من المعلومات حول السبب في أن عدد أيام الحلقات الدراسية التي تم تقديمها في عام 2023 بلغ 15 يوما، أي بزيادة 13 يوما عن خطة عام 2023 البالغة يومين، وعن السبب في التخطيط لأربعة أيام فقط لعام 2025.

12 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، البلدان النامية غير الساحلية، لاحظ أحد الوفود أن النتائج المقررة لا تتوافق مع الأولويات الرئيسية التي حددها برنامج عمل فيينا وأوجه الضعف الهيكلية الرئيسية في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك زيادة حجم التبادل التجاري، ومشاريع الهياكل الأساسية في طائفة واسعة من القطاعات، وتعميق التكامل الإقليمي. ولوحظ أن إحدى النتائج المقررة المتعلقة بالعمل المناخي لم يرد ذكرها في برنامج عمل فيينا، وأن مسألتي المناخ والانتقال الطاقي غير متوازنتين بما فيه الكفاية، وأنه ينبغي إيلاء الاهتمام لجميع مصادر الطاقة المراعية للبيئة، بما في ذلك الغاز الطبيعي. ورحب أحد الوفود بالدروس المستفادة والتغيير المزمع على نحو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 2، وشدد على أهمية مبادرات تمويل التنمية لتعزيز وتطوير القدرة على الصمود الاقتصادي لدى البلدان.

13 - وبالإشارة إلى البرنامج الفرعي 3، الدول الجزرية الصغيرة النامية، أعرب أحد الوفود عن إمكانية أن يتضمن تركيزا إضافيا على الحد من مخاطر الكوارث. وأشار وفد آخر إلى أهمية القرارات المستندة إلى البيانات لمعالجة أوجه الضعف الهيكلي والقدرة على الصمود لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وطلب معلومات مستكملة عن إنشاء مركز الامتياز الذي سيشمل مركزا عالميا للبيانات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعرِب عن القلق إزاء بعض العبارات الواردة في البرنامج الفرعي 3، ولا سيما الفقرات من 10-53 إلى 10-55، بما في ذلك الجدول 10-14، واقترح أن الصياغة تشير فيما يبدو إلى أن إنشاء مركز عالمي للبيانات سيوفر تحليلات وبيانات تسترشد بها الدول الأعضاء في توجيه الأولويات المتعلقة بصنع القرار والتنمية المتصلة بإمكانية الحصول على التمويل. وأوضح أحد الوفود أن النص بصيغته الحالية يبدو أنه يحكم مسبقا على نتائج العملية الحكومية الدولية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما المناقشات الجارية بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد واستخدام هذه المعلومات في عملية صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد.

الاستنتاجات والتوصيات

14 - أشادت اللجنة بالجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب في الدعوة بقوة لصالح الدول الأعضاء الأشد ضعفا، وفي دعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق خطة عام 2030، وفي مواصلة إقامة شراكات واسعة ودائمة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

15 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة المكتبَ على أن يدعم، تمشيا مع ولايته، إعطاء الأولوية لتنفيذ برنامج عمل الدوحة عن طريق تعميم أحكامه في الخطط الاستراتيجية الوطنية وتعبئة الموارد اللازمة، وكذلك من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، وأن يواصل تطوير تعاونه مع المنسقين المقيمين.

16 - وأوصت اللجنة أيضا بأن تشجع الجمعية العامة المكتبَ على أن يواصل تيسير التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا والقرارات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وزيادة مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية، وأن يدعم البلدان النامية غير الساحلية في تحسين ربطها بشبكات النقل العابر وفي تيسير التجارة.

17 - ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها المكتب للدعوة إلى التعامل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة في مجال تحقيق التنمية المستدامة، ولدعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

18 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة المكتبَ على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومساعدتها كذلك من خلال شبكات مراكز التنسيق الوطنية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضعفها المتعدد الأبعاد، بما في ذلك إمكانية وضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية.

19 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 8 - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، رهنا بالتعديلات التالية:

الفقرة 10-54

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أن الأدلة التي تدعم عمليات وضع السياسات، لا سيما لأغراض التنمية المستدامة وتغير المناخ، كثيرا ما يعاد استخلاصها وتجميعها من مجموعات بيانات أوسع تشمل فئات البلدان النامية و/أو التجمعات الجغرافية الأعم. وتطبيقا لهذا الدرس، سيعمل البرنامج الفرعي على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز مكاتبها الإحصائية، وعلى توطيد الدعم المقدم في مجال تنمية القدرات الوطنية لتحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي، بما في ذلك توفير بيانات مصنفة عالية الجودة.

الجدول 10-14

يُستعاض عن النص الوارد ضمن مقياس الأداء المقرر لعام 2025 بالنص التالي:

توفير مركز البيانات العالمي للدول الجزرية الصغيرة النامية تحليلات وبيانات يمكن للدول الأعضاء الاسترشاد بها في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ وغيره بناء على أولوياتها الإنمائية.